

عرض عام

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹ خلال عام 2007 معدل نمو بلغ متوسطه حوالي 5.7 في المائة. وكان هذا هو العام الخامس على التوالي الذي يزيد فيه معدل نمو المنطقة على 5 في المائة، متجاوزا بذلك المستويات التي سجلها في التسعينيات والسنوات الأولى من الألفية الثالثة. وقد تحقق هذا الأداء في إطار بيئة خارجية اتسمت بثلاثة تطورات رئيسية، هي استمرار ارتفاع أسعار الهيدروكربونات، واضطراب الأسواق المالية الدولية عقب الهبوط الحاد في القيمة السوقية للأوراق المالية الأمريكية المضمونة برهون عقارية، والارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية غير النفطية ولا سيما المنتجات الغذائية. وكان لهذه التطورات آثار متباينة على مختلف بلدان المنطقة. بيد أن المنطقة أبلت بلاءً حسناً بشكل عام بما حقته من نمو قوي وأرصدة خارجية ومالية مشجعة. ومن المتوقع تحقيق أداء مماثل في السنوات الثلاث المقبلة. فأسعار النفط ستبقى مرتفعة، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع مستويات الاستثمار المحلي والأجنبي وتدفقات التحويلات. ومن المتوقع أيضاً أن يستمر ارتفاع أسعار الأغذية. وحيث أن معظم بلدان المنطقة تقوم بدعم الأغذية والطاقة، فإن ذلك الوضع سيخلق ضغوطاً على المالية العامة في كثير من هذه البلدان. لكن من غير المتوقع أن تخنق هذه الضغوط النمو الاقتصادي الذي سيبقى محركه هو المستوى العالي من الاستثمارات. ومن المنتظر أن يساعد استمرار الإنفاق القوي في البلدان المصدرة للنفط والتوسع النشط في الصين والهند على تعويض الاضطرابات المالية العالمية واحتمال بطء النمو في بلدان منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي.

التطورات والآفاق الاقتصادية

توزيع النمو في أنحاء المنطقة. كان نمو إجمالي الناتج المحلي عام 2007 موزعاً بالتساوي تقريباً فيما بين المجموعات الفرعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي البلدان الفقيرة في الموارد والتي لديها وفرة في العمالة، تراجع نمو الناتج إلى 5.4 في المائة عام 2007 من 6.3 في المائة عام 2006. لكن باستثناء المغرب الذي عانى من الجفاف خلال عام آخر، تسارعت وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي أو بقيت على مستواها عام 2006 في جميع البلدان الأخرى في هذه المجموعة الفرعية. وانخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى 3.8 في المائة في تلك السنة، لكنه ظل أعلى من المستوى المسجل في الفترة بين عامي 2002 و2004 وهو 2.6 في المائة.

¹ تتألف المنطقة من بلدان فقيرة في الموارد ولديها وفرة من العمالة (مصر والأردن والمغرب وتونس ولبنان وجيبوتي)، وبلدان غنية بالموارد ولديها وفرة في العمالة (الجزائر وجمهورية إيران الإسلامية والعراق وسوريا واليمن)، وبلدان غنية بالموارد مستوردة للعمالة (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وليبيا وقطر وسلطنة عمان والبحرين).

وشكلت الزيادة المستمرة في عائدات الهيدروكربونات، وإن تراجعت عن السنوات السابقة، تدعيماً للنمو في البلدان المصدرة للنفط. وهيمنت إيران والجزائر، وهما من البلدان الرئيسية المنتجة للهيدروكربونات، على التطورات التي شهدتها مجموعة البلدان الغنية بالموارد والتي لديها وفرة في العمالة. فقد ارتفع نمو إجمالي الناتج المحلي في بلدان هذه المجموعة من 4.5 في المائة عام 2006 إلى 5.7 في المائة خلال 2007 نتيجة لزيادة الإنتاج في كل من إيران والجزائر. لكن النمو تراجع في باقي بلدان المجموعة، وبخاصة سوريا. وتمشيا مع ما شهدته المجموعة من تحسينات في الناتج، ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 3.6 في المائة في ذلك العام متجاوزاً اتجاهه على المدى الطويل. أما في البلدان الغنية بالموارد والمستوردة للعمالة، فقد شهدت تطورات متباينة. إذ انخفض نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 5.8 في المائة من 6.2 في المائة في تلك السنة مع تراجع إنتاج النفط الخام 4.3 في المائة.

وفي حين كان أداء المنطقة جيداً مقارنة بأدائها في الماضي، فإنه ليس كذلك إذا قورن بأداء المناطق الأخرى. فعلى سبيل المثال، كان نمو نصيب الفرد من الدخل عام 2007 والبالغ 3.7 في المائة يزيد نقطتين مؤبنتين على مستواه المسجل في أواخر التسعينيات. بيد أنه يقل عن المعدل الذي حققته مناطق العالم النامي الأخرى. ويعني هذا أنه يتعين على المنطقة مواصلة التركيز على أجندة الإصلاح الهيكلي كي تضمن استمرار التقدم في عالم يسوده مستوى أعلى من المنافسة.

تغيير مصادر النمو. حدث تحول في مصادر النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العقد الماضي، من صافي مساهمات إيجابية متواضعة في النمو في شكل صادرات صافية إلى مركز سلبي لهذا المصدر، بينما كان المحرك الأساسي لنمو إجمالي الناتج المحلي هو الطلب المحلي. وتم تمويل هذا الطلب بدوره من عائدات الهيدروكربونات التي كان يجري توجيهها من خلال المصروفات الحكومية في البلدان الغنية بالموارد وتعزيزه بالإفناق الحكومي، وزيادة تدفقات التحويلات من العاملين في الخارج، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان الفقيرة في الموارد. وأصبح إجمالي الاستثمار المحلي هو المحرك الرئيسي للنمو، حيث زادت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي من 3.9 نقطة عام 2005 إلى 6.1 نقطة بحلول عام 2007، مما يشير إلى احتمالات جيدة للمستقبل.

تأثير الاضطرابات المالية العالمية. يبدو أن تأثير الاضطرابات المالية العالمية على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محدوداً حتى الآن. ورغم أن أسواق الأوراق المالية في المنطقة كانت تتبع في البداية المسار الذي طرقته الأسواق الناشئة كمجموعة (مؤشر MSCI EM)، تجاوز أداء هذه الأسواق في بلدان مجلس التعاون الخليجي ومصر والمغرب هذا المؤشر خلال أشهر الخريف من عام 2007 وحتى أوائل عام 2008. وارتفعت الفروق على السندات السيادية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن كما توضح التجربة في جميع البلدان النامية، كانت الزيادة في الفروق تعكس تراجع العائد على سندات الخزينة الأمريكية (الهروب إلى الجودة) بحيث أن العائد على السندات السيادية لبلدان المنطقة لم يتغير بشكل عام. ولم تتأثر التطورات التي شهدتها القطاع العقاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي تأثيراً يُذكر فيما يبدو بما شهدته البيئة المالية الدولية من تغيرات، وإن كان التشديد في معايير الائتمان قد يكون له تأثير في السنوات المقبلة.

أثر ارتفاع أسعار النفط. ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال 2007، والتي وصلت إلى مستويات قياسية تجاوزت 100 دولار أمريكي للبرميل في أوائل 2008، عاملاً رئيسياً فيما شهدته المنطقة من تطورات. إذ ارتفعت أسعار

النفط 78 في المائة على مدى عام 2007، من 54 دولارا للبرميل في بداية العام إلى 94.50 دولارا للبرميل يوم 31 ديسمبر.² وبلغ متوسط السعر خلال السنة 71 دولارا للبرميل، بزيادة 10.5 في المائة عن المتوسط عام 2006. وفي ضوء خطط الإنتاج والتصدير في البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، زادت عائدات تصدير النفط الخام ومنتجات التكرير 11.6 في المائة في تلك السنة، من 577 مليار دولار أمريكي إلى 632 مليار دولار (شاملا العراق). ويأتي هذا في مقابل ارتفاع العائدات النفطية 27 في المائة عام 2006، حين زادت 122 مليار دولار، الأمر الذي يبرز أن إنتاج المنطقة في تراجع، إما بسبب قيود لا فكاك منها على الطاقة الإنتاجية أو لقدره العديد من البلدان على إنتاج الحصة المتفق عليها في منظمة أوبك. ومع ذلك، فقد كانت زيادة عائدات التصدير 55 مليار دولار كافية فيما يبدو لمواصلة برامج الإنفاق الحكومي، مع السماح للعديد من البلدان بتكوين قدر أكبر قليلا من الاحتياطيات الدولية والمساهمات في الصناديق السيادية.

آثار صدمة أسعار الأغذية. يتباين أثر الارتفاع الحاد في أسعار الحبوب الرئيسية مثل الأرز والقمح من بلد لآخر. إذ تواجه البلدان المنخفضة الدخل والتي تعد من كبار مستوردي الأغذية نسبيا (من حيث نسبة الاستيراد والاستهلاك) مخاطر كبيرة، والأمثلة على ذلك جيبوتي واليمن. ففي اليمن، تجاوز ارتفاع أسعار الأغذية 20 في المائة عام 2007، وهو أعلى ارتفاع في المنطقة. ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على حجم المخاطر نسبة إنفاق أقل الفئات دخلا على الغذاء في بلد ما. فهنا تصبح بلدان مثل مصر واليمن من أكثر البلدان عرضة للمخاطر حيث ينفق خمس السكان الأدنى دخلا أكثر من 50 في المائة من ميزانية الأسرة على الغذاء. وليس من المستغرب أن كلا البلدين شهد اضطرابات اجتماعية في الأشهر الأخيرة. كما أن بعض البلدان قد شعرت بما خلفته زيادة أسعار الأغذية من ضغوط بشكل مباشر في موازنتها العامة حيث إنها تدعم الأغذية الرئيسية. ولذا، شهدت بلدان مثل مصر وإيران والأردن وسوريا زيادة في حجم الدعم للغذاء في موازنتها عام 2007 بنسب تراوحت بين 4 في المائة (في مصر) و8 في المائة (في إيران). وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، تجلّت الزيادة في أسعار الأغذية في أوضاع صورة في ارتفاع معدل التضخم.

الاستثمار الأجنبي المباشر. استمر الاستثمار الأجنبي المباشر في لعب دور هام في تشكيل نتائج النمو المتحققة خلال ذلك العام، حيث قام بتكملة الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص وتوسيع نطاقه. وواصل الاستثمار الأجنبي المباشر التدفق بمستويات عالية بلغت نحو 45 مليار دولار أمريكي، وإن كانت انخفضت قليلا عن مستواها القياسي البالغ 52 مليارا عام 2006. وبخلاف الفترة بين عامي 2002 و2004 حين كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موزعة بشكل متساو، اجتذبت ثلاثة بلدان الجزء الأعظم من هذه التدفقات بدءا من عام 2005. فقد أصبحت المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة أكبر ثلاثة بلدان متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، حيث استقبلت أكثر من نصف التدفقات الواردة. كما تخرج من بلدان مجلس التعاون الخارجي تدفقات قوية من الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا، وشكلت أكثر قليلا من 10 في المائة من التدفقات الواردة إلى البلدان الأخرى في المنطقة.

التضخم. ارتفع معدل التضخم على مستوى العالم ولم تكن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنأى عنه. ويعود هذا الارتفاع إلى سببين رئيسيين، هما زيادة تكلفة الطاقة والأغذية. فقد رفع سعر النفط الذي تجاوز 100 دولار أمريكي للبرميل تكلفة الطاقة من البنزين وزيت التدفئة إلى وقود المحركات النفاثة. كما أن الارتفاعات الكبيرة في أسعار الأغذية (وخاصة الحبوب والدهون والزيوت النباتية) ترتبط ارتباطا مباشرا بارتفاع تكلفة الأسمدة (الطاقة)، والزيادة

² أساس متوسط البنك الدولي: متوسط بسيط لأسعار مزيج برنت ووسط غرب تكساس وخام دبي (تسليم فوري).

الحادة في استخدام الحبوب والدهون في إنتاج الوقود الحيوي، وتضاؤل المساحات المستخدمة في إنتاج الأعلاف والغذاء. وقد تستمر الزيادات الكبيرة في هذه المصادر لسنوات عديدة. ويمثل هذا سببا لقلق بالغ له تبعات مباشرة هامة على صانعي السياسات في المنطقة، وبخاصة في البلدان المستوردة الصافية للأغذية.

آفاق النمو. من المرجح أن تحدد عدة عوامل صورة أوضاع النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المدى المتوسط. ومن المتوقع انخفاض الطلب الصناعي في مختلف البلدان عام 2008، ولا سيما في الولايات المتحدة. وسيتم من هذا مع استمرار ارتفاع أسعار النفط، إلى جانب وجود طلب قوي في الأسواق الناشئة وقيود على العرض. وستستفيد البلدان المصدرة للنفط لبعض الوقت، وتعزز نمو المنطقة بمعدل يصل إلى 5.9 في المائة عام 2008. كما أن أسعار الأغذية ستبقى على ارتفاعها، الأمر الذي سيخلق ضغوطا على أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية في عديد من بلدان المنطقة هي من البلدان المستوردة الصافية للأغذية.

ومع استقرار البيئة العالمية في الفترة بين عامي 2009 و2010، ستتمكن المنطقة من الحفاظ على معدل النمو عند 5.6 في المائة و5.3 في المائة على التوالي، بينما يصل نمو نصيب الفرد في المتوسط إلى 3.3 في المائة عام 2010. وستتباين الأوضاع المحلية تباينا شديدا في بلدان المنطقة. وسوف يؤثر اضطراب التطورات المرتبطة بالتوترات السائدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على ثقة المستثمرين على مستوى العالم والمنطقة. بيد أن بلدان المنطقة تتمتع بشكل عام بآفاق إيجابية ولديها الفرصة لتعزيز الإصلاحات وتحسين مراكزها لتحقيق نمو مستدام وتوفير فرص عمل في ظل قدرة تنافسية عالمية.

تطورات شهدتها التكامل الإقليمي

أثار الارتفاع في أسعار الهيدروكربونات في السنوات الأخيرة الاهتمام مجددا بالتكامل الإقليمي كوسيلة للمشاركة في الازدهار فيما بين بلدان المنطقة. وفي هذا الصدد، لا يعد التكامل مجرد مجموعة من الاتفاقيات التجارية، بل أيضا ترتيبات تحكم تدفق العمالة ورؤوس الأموال والاستثمارات.

التجارة. فيما يتعلق بالتكامل التجاري، لا تعدم المنطقة الاتفاقيات الرسمية. فقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين بلدان المنطقة في العقود القليلة الماضية ويجري تنفيذ ما لا يقل عن اتفاقية واحدة شاملة جغرافيا، هي اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. غير أن الانطباع العام هو أن التجارة البينية في المنطقة ضعيفة مقارنة بقدراتها وبما حقته كتكتلات اقتصادية في مناطق أخرى من العالم. فعلى سبيل المثال، تبلغ صادرات السلع فيما بين البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حوالي 9 في المائة من مجموع صادرات المنطقة. ويقل هذا كثيرا عن مستويات حققتها كتكتلات مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإن كان يقترب من مستويات حققتها كتكتلات أخرى مثل السوق المشتركة الجنوبية والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

ويمكن أن يُعزى ضعف التجارة البينية إلى أسباب منها عدم التكامل في هياكل الإنتاج والتجارة في أنحاء المنطقة. وتظهر مؤشرات التكامل الثنائي أن التلاقي بين المستوردين والمصدرين في المنطقة ضعيف بشكل عام، ويقل كثيرا عن المستوى الملموس في كتكتلات إقليمية ناجحة. ومن العقبات الأخرى التي تظهر في خيارات السياسات، تباين مستوى الحماية من الواردات (معدلات تعريفية متباينة تباينا واسعا) وارتفاع مستويات الحواجز غير الجمركية

وضعف اللوجستيات (شاملا ترتيبات الجمارك والموانئ والنقل). وفي حين تركز معظم الاتفاقيات التجارية على التخفيضات الجمركية المتبادلة، تظهر الدراسات أنه من شأن إزالة الحواجز غير الجمركية وتحسين اللوجستيات زيادة مكاسب الرفاهية في هذه المرحلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

انتقال العمالة. تتكامل المنطقة من خلال انتقال العمالة بدرجة أكبر من تكاملها عبر التجارة والاستثمار. ففي حين تقل حصة المنطقة من تدفقات التجارة العالمية عن 5 في المائة، ينشأ من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سُدس التحويلات التي قام بها مهاجرون في العالم ويتلقى سكان في المنطقة عُشر التحويلات العالمية. وفي السنوات الأخيرة، أدت الطفرة النفطية إلى زيادة الهجرة إلى البلدان المصدرة للنفط، وإن كان هذا الاتجاه تقيده أيضا رغبة هذه البلدان في استبقاء كثير من الوظائف لمواطنيها وتنافس المهاجرين من بلدان جنوب وشرق آسيا على الوظائف المتاحة. ومع زيادة تدفقات الهجرة، فقد تزيد التحويلات أيضا، الأمر الذي يعكس اتجاه الهبوط الملحوظ على مدى العقد المنصرم تقريبا في عديد من بلدان المنطقة. وفي الوقت الحالي، فإن أكثر قنوات التحويل فيما بين المناطق الفرعية ازدحاما هي التي تربط بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والمشرق، وبين بلدان مجلس التعاون الخليجي ومصر واليمن، وفيما بين بلدان المشرق (الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن). ويعد نصيب التحويلات القادمة من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضئيلا للغاية في حالة بلدان المغرب، لكنه مهيم في حالة مصر واليمن، ويشكل نسبة عالية من تحويلات المشرق أيضا.

التدفقات الرأسمالية. يشكل اتجاهان الإطار الحالي للتدفقات الرأسمالية فيما بين بلدان المنطقة. أولا، في جانب الطلب، هناك عدد من البلدان، التي كان القطاع العام يهيمن على اقتصادها، بدأت في الانفتاح وشرعت في تطبيق سلسلة من الإصلاحات الهيكلية. ثانيا، في جانب العرض، تتوفر سيولة ضخمة في دول الخليج من جراء الطفرة النفطية وبيحث المستثمرون عن فرص للأعمال في كل مكان. ويعتمد حجم رؤوس الأموال التي تتدفق فيما بين بلدان المنطقة على الأطر التنظيمية المطبقة على البنوك وأسواق الأوراق المالية والاستثمارات الأجنبية.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي، ساعدت السيولة المتزايدة على ارتفاع حجم الودائع المصرفية في مختلف بلدان المنطقة. ويقوم المستثمرون من بلدان مجلس التعاون الخليجي بشراء أصول أو يظهرون اهتمامهم بأصول في القطاع المصرفي في أسواق خارج بلدان مجلس التعاون لما يبدو من اتجاه صعودي محتمل في معظم هذه الأسواق. غير أنه داخل بلدان مجلس التعاون، لا تزال الحواجز قائمة بين الدول الأعضاء ولا يعد الإطار التنظيمي مشجعا للاستثمار فيما بين هذه البلدان في القطاع المصرفي. ويوجد وضع مماثل فيما يتعلق بأسواق الأوراق المالية. وارتفعت رسملة أسواق المنطقة من 13 في المائة فقط من إجمالي الناتج المحلي قبل عشر سنوات إلى 50 في المائة بحلول عام 2005. بيد أن الحواجز والقيود المفروضة على الحسابات الرأسمالية لا تزال تعرقل زيادة التكامل بين أسواق رأس المال ولا تتسم أسواق الأوراق المالية حتى الآن بالعمق فيما يتعلق بالتعاملات والمشاركة.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات بين بلدان المنطقة، فالأوضاع تبدو مباشرة. فقد ساعد تحسن مناخ الأعمال في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى جانب تحرير الأنظمة الاقتصادية وزيادة الخصخصة، على تعزيز الاستثمارات العربية البينية. وتستهدف الاستثمارات المستندة إلى مشروعات بلدانا من بينها سوريا وتونس ولبنان ومصر، وتغطي قطاعات عديدة مثل الاتصالات والعقارات والسياحة والمصارف والمؤسسات المالية.

روابط البنية التحتية فيما بين بلدان المنطقة. يتزايد التكامل فيما بين بلدان المنطقة من خلال مشروعات البنية التحتية عبر الحدود في مجال الطاقة والنقل والاتصالات. وبمساعدة من الاتحاد الأوروبي، شرعت مصر والأردن ولبنان وسوريا في إنشاء سوق إقليمية للغاز ستندمج في نهاية المطاف مع سوق الغاز الداخلية في بلدان الاتحاد. وبالمثل، تم اتخاذ خطوات إيجابية لربط شبكات الكهرباء في المنطقة وإن كانت عمليات تصدير واستيراد الكهرباء بين البلدان الأعضاء ضعيفة وتقتصر على حالات الطوارئ. وفي قطاع النقل، تتشكل أجندة التكامل وفقا لاتفاقيين دوليين هما اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي واتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي. وفي مجال الاتصالات، يوضح هذا الاستعراض أن ظهور فئة قوية من المستثمرين في أسهم رأس المال عبر الحدود في المنطقة كان نتيجة لاعتماد إصلاحات في هذا القطاع مع وجود سياسات ومبادئ تنظيمية مشتركة في البلدان الأعضاء. ويساعد هؤلاء المستثمرون الإقليميون حاليا على تسريع وتيرة التكامل الإقليمي لأسواق الاتصالات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبشكل عام، فإن التحديات التي تواجه السياسات أمام تحقيق تكامل إقليمي أكثر عمقا وفعالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي تحديات هائلة ومتعددة الأوجه. فينبغي أن تستمر عملية تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية فيما بين بلدان المنطقة، وكذلك أمام الأسواق العالمية. كما توجد فرص ملموسة ضخمة وغير مستغلة في مجالات تعرضت للتجاهل عموما حتى الآن في جهود التكامل الإقليمي، وبخاصة تسهيل التجارة والنقل، وافتتاح أسواق الخدمات، والتكامل بين أسواق عوامل الإنتاج. فمن الواضح أن هذه المسائل تستحق أولوية أكبر في أجندة السياسات. ومن حسن الطالع أن جميع إصلاحات السياسات ذات الصلة ليست ملائمة للتقريب بين بلدان المنطقة فحسب، بل إنها تنزع أيضا إلى زيادة القدرة التنافسية لهذه البلدان في الأسواق العالمية.

مدى التقدم في الإصلاح الهيكلي

شرعت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات الأخيرة في تنفيذ مجموعة واسعة النطاق من الإصلاحات بهدف تحسين بيئة النمو بشكل عام. ويركز هذا الاستعراض على الإصلاحات في ثلاثة مجالات رئيسية، هي التجارة ومناخ الأعمال ونظام إدارة الحكم. ويمكن إيجاز النتائج الرئيسية فيما يلي:

الإصلاحات في مجال التجارة. تحقق تقدم ملموس في خفض الحواجز التجارية والوقت اللازم لإنجاز عمليات الاستيراد والتصدير. فقد انخفضت التعريفات الجمركية من متوسط بسيط يبلغ 20 في المائة عام 2000 إلى 13 في المائة بحلول عام 2007، وهو انخفاض لم تشهده أي منطقة أخرى خلال هذه الفترة. بيد أن الحواجز غير الجمركية مازالت عالية كما أن أداء لوجستيات التجارة، التي تعكس نوعية ترتيبات الجمارك والموانئ والنقل، لا يزال أقل من المتوسط.

إصلاح مناخ الأعمال. رغم التحسينات الملموسة التي طبقت في بعض البلدان (مثلا، مصر والمملكة العربية السعودية)، فإن المنطقة ككل لم تتمكن من مجاراة وتيرة الإصلاحات التي شهدتها المناطق الأخرى في مجال مناخ الأعمال. وفيما يتعلق بجهود الإصلاح، تقع المنطقة في الثلث الأدنى على مستوى العالم (في المركز التاسع والعشرين من مائة).

إصلاح نظام إدارة الحكم. كان التقدم متباينا فيما يتعلق بنظام إدارة الحكم. فمن ناحية، مازالت نوعية الإدارة العامة مرتفعة نسبيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تحتل مركزا أعلى من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. لكن هذا المركز تراجع مقارنة بالعام الماضي. ومن ناحية أخرى، مازالت المساءلة العامة منخفضة للغاية في المنطقة التي تحتل مركزا أقل من جميع مناطق العالم الأخرى. غير أنه فيما يتعلق بجهود

الإصلاح المخصصة لتحسين مستوى المساءلة، تحتل المنطقة المركز السابع والستين من مائة، متقدمة على جميع المناطق الأخرى. ويعكس هذا الترتيب الأخير مجموعة متنوعة من التحسينات في مجال محاربة الفساد، والتصدي لأوجه الضعف في القضاء، وتحسين حقوق الملكية، وتسهيل الإجراءات البيروقراطية وبخاصة فيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي.

الجدول 1: مدى التقدم في الإصلاح الهيكلي

نظام إدارة الحكم: مستوى المساءلة في القطاع العام		نظام إدارة الحكم: نوعية الإدارة		مناخ الاستثمار		السياسات التجارية		البلد/المنطقة
مدى التقدم في الإصلاحات ب	الوضع الراهن أ	مدى التقدم في الإصلاحات ب	الوضع الراهن أ	مدى التقدم في الإصلاحات ب	الوضع الراهن أ	مدى التقدم في الإصلاحات ب	الوضع الراهن أ	
56	27	16	43	51	30	69	58	الجزائر
94	25	80	78	—	11	71	—	البحرين
75	23	—	—	61	20	47	52	جيبوتي
8	22	11	32	1	21	96	72	جمهورية مصر العربية
62	34	62	75	—	37	73	1	جمهورية إيران الإسلامية
77	32	94	42	37	49	—	—	العراق
45	0	38	30	12	77	91	50	الأردن
77	32	22	54	3	42	7	58	الكويت
88	17	29	55	17	31	91	13	لبنان
65	14	15	4	69	76	—	—	ليبيا
68	5	90	75	55	87	55	64	المغرب
67	8	28	56	8	23	70	44	عمان
30	20	82	61	52	49	8	—	قطر
84	20	92	71	6	54	87	61	المملكة العربية السعودية
57	19	48	13	—	33	38	32	الجمهورية العربية السورية
56	27	75	73	10	63	57	56	تونس
94	25	2	44	51	30	—	77	الإمارات العربية المتحدة
75	23	18	23	—	11	—	—	الضفة الغربية وقطاع غزة
8	22	11	32	61	20	87	20	الجمهورية اليمنية
المتوسط الإقليمي (غير مرجح)								
64	20	47	47	29	44	63	47	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
61	27	70	61	42	32	73	51	بلدان فقيرة في الموارد
47	19	29	24	17	35	67	28	بلدان غنية بالموارد ولديها وفرة في العملة
74	16	44	53	35	73	49	60	بلدان غنية بالموارد ومستوردة للعمالة
41	39	50	46	45	63	43	49	شرق آسيا والمحيط الهادئ
56	53	64	54	63	56	55	50	منطقة أوروبا وآسيا الوسطى
42	57	42	43	46	47	57	60	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
		48	89	63	84	63	82	بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ذات الدخل المرتفع
48	91							منطقة جنوب آسيا
29	37	51	34	33	46	40	23	منطقة أفريقيا جنوب الصحراء
53	36	45	31	46	26	30	29	
50	50	50	50	50	50	50	50	العالم

: تقديرات موظفي البنك الدولي.

- أ. بالنسبة لكل من الأرقام القياسية، يُبيّن الوضع الحالي للبلد المعني ترتيبه عام 2007 على سلّم عالمي مستند إلى مجموعة متنوّعة من المؤشرات ذات الصلة، يتم التعبير عنها كتوزيع تكراري تراكمي، حيث 100 تعني البلد الذي لديه "أفضل" السياسات على صعيد العالم، والصفر يعني البلد الذي لديه "أسوأ" السياسات على صعيد العالم.
- ب. يُبيّن سير الإصلاحات التحسّن الذي طرأ على ترتيب البلد المعني بين عامي 2000 و2007 (أو بين عامي 2003 و2006 بالنسبة لإصلاح سياسات وتنظيمات أنشطة الأعمال) في ترتيب عالمي للبلدان استناداً إلى التغيّرات في مجموعة متنوّعة من المؤشرات، يتم التعبير عنها كتوزيع تكراري تراكمي، حيث 100 تعني البلد الذي شهد أكبر تحسّن في ترتيبه على صعيد العالم، وصفر يعني البلد الذي شهد أكبر تدهور لترتيبه على صعيد العالم.
- ج. تم في إطار تقرير هذه السنة عن التطورات والآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إجراء تعديل كبير على الرقم القياسي لمناخ أنشطة الأعمال (بما يعكس كلا من التغيّرات في المؤشرات المستخدمة والتعديلات الكبيرة على البيانات السابقة) وهو غير متوافق مع الرقم القياسي الذي ظهر في تقرير السنة السابقة عن التطورات والآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- = البيانات غير متاحة.